E/CN.7/2000/L.1/Add.5

الأمم المتحدة

Distr.: Limited
15 March 2000
ARABIC
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة الثالثة والأربعون
فيينا، ٦-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠

مشروع التقرير

المقرر: السيد كورنق أكوي **فاج** (السودان)

اضافة

١- بدأت اللجنة، ابان جلستها ١١٩١ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، النظر في الجزء العملي من جدول أعمالها. وبيّن الرئيس أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي نص، في قراره ١٩٩٩/٣٠، على أنه ينبغي للجنة أثناء القيام بالجزء العملي من دوراتها، أن تمارس دورها كهيئة تشريعية لليوندسيب وتنظر في المسائل ذات الصلة باصدار التوجيهات السياساتية الى البرنامج. بناء على ذلك، بدأت اللجنة بالنظر في البند ٧ من جدول أعمالها، وعنوانه "التوجيهات السياساتية الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات". ولغرض النظر في ذلك البند، كان معروضا على اللجنة تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة اليوندسيب (E/CN.7/2000/9) . وقد أدلى المدير التنفيذي ببيان قدم فيه لتقريره مبينا التوجهات الاستراتيجية التي اتبعها اليوندسيب في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة ابان دورتها الاستثنائية العشرين.

٢- أزجي الثناء للمدير التنفيذي لليوندسيب على قيادته الادارية القوية في تقديم التوجيه والدعم للدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لبلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها ابان الدورة الاستثنائية العشرين. كما أثني على المدير التنفيذي لما بذله من جهود في تحسين كفاءة اليوندسيب وادارته، ولما حققه من خلال مبادراته الرامية الى جمع الأموال، من زيادة في ايرادات صندوق اليوندسيب بنسبة تربو على ٣٥ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ودعي اليوندسيب الى مواصلة تقديم المساعدة الى الحكومات في تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها ابان الدورة الاستثنائية العشرين. وبالنظر الى المسؤولية المشتركة عن تنفيذ تلك الالتزامات، دعيت كافة الدول الأعضاء الى تزويد اليوندسيب بمزيد من الموارد المالية لأجل تمكينه من تنفيذ البرامج اللازمة لدعم جهود الحكومات في تحقيق المقاصد المتفق عليها.

٣- كما أثنى عدة ممثلين على المدير التنفيذي لأجل تقريره الشامل عن الأنشطة التي اضطلع بها اليوندسيب في عام ١٩٩٩. واقترح أحد الممثلين أنه ينبغي للمدير التنفيذي أن ينظر في تضمين تقريره السنوي المرفوع الى اللجنة بيانا بالأنشطة المخطط للاضطلاع بها خلال السنة المقبلة، بغية تمكين اللجنة من تقديم المدخلات اللازمة. كما أعرب عن التأييد القوي للمبادرات التي قام بها اليوندسيب في

صوغ البرامج الرامية الى القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وهو واحد من الأهداف المهمة التي حددتها الدورة الاستثنائية. ودعي اليوندسيب الى مواصلة القيام بدور ناشط في صوغ البرامج المعنية بتقديم المساعدة الى الحكومات فيما تبذله من جهود في الوفاء بالموعد المستهدف في عام ٢٠٠٨ بشأن استئصال المحاصيل غير المشروعة أو الحد منها بقدر كبير.

٤- وتم التنويه بأن النهج الاقليمي الموسع الذي يتبعه اليوندسيب قد ساعد الحكومات على التصدي لمشكلة المخدرات في العالم. ذلك أنه من خلال المبادرة الى القيام بمشاريع جديدة في شتى القطاعات، استطاع اليوندسيب أن يؤدي دورا حافزا في تعزيز الاجراءات التي تتخذها الحكومات لأجل التصدي لمشكلة المخدرات على الصعيدين الوطني والاقليمي. وأشير الى أن البرامج دون الاقليمية الخاصة بالتعاون على مكافحة المخدرات في جنوب شرقي آسيا، والتي تشمل أنشطة في ميادين بناء المؤسسات والتعاون عبر الحدود والتدريب والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، قد أدت دورا حاسما في تنشيط التعاون الاقليمي في ميدان مكافحة المخدرات. وقد دعيت الحكومات الى الاستناد الى الدعم الذي يوفره اليوندسيب على الصعيد الاقليمي، والى تحسين فعالية برامجها المعنية بالتصدي لمشكلة المخدرات في العالم.

٥- وأبدي تأييد قوي للمبادرات التي اتخذها اليوندسيب تدعيما لقدرته العملياتية وقدرته على تقديم المساندة كمركز خبرة. وأثني على اليوندسيب لاتباعه نهجا متوازنا في معالجة مشكلة المخدرات العالمية، حسبما تجسد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، شمل أربعة مجالات مواضيعية هي: الدعم السياساتي، والوقاية والحد من تعاطي المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. بيد أنه لا ينبغي لهذا التجميع أن يمس بالشفافية.

٦- وينبغي أن تظل البرامج الرامية الى مساعدة الحكومات على تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات نشاطا ذا أولوية لدى اليوندسيب. فقد أدت برامج المساعدة التشريعية المقدمة من اليوندسيب الى زيادة الامتثال للاتفاقيات والى تحسين كيفية تنفيذها. ومن شأن المبادرة الجديدة الرامية الى انشاء قاعدة بيانات خاصة بالتشريعات الوطنية لمكافحة المخدرات أن تساعد الحكومات بدرجة أكبر على صوغ وتنفيذ تشريعاتها الوطنية. وينبغي لليوندسيب أن يؤدي دورا هاما في تقديم الخبرة الفنية والمشورة القانونية والتدريب من جانب خبراء لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

٧- وينبغي لليوندسيب أن يواصل الدعم الذي كان يقدمه للهيئة في أداء مهامها كمسألة ذات أولوية. وقد أسهمت المشاريع التي نفذها اليوندسيب في ميدان مراقبة السلائف في منع تسريب السلائف لصنع المخدرات غير المشروعة.

٨- ويمكن أن تؤدي مبادرة اليوندسيب الخاصة بتجميع برامجها في أربع مجموعات مواضيعية الى تعزيز قدرته على تقديم المساعدة التقنية في مجال مراقبة المخدرات. ولا تزال قاعدة المانحين لدى اليوندسيب محدودة، بل ان عددا كبيرا من المشاريع يفتقر حاليا الى تمويل من المانحين، وخصوصا بعض البرامج الكبيرة التي استهلت أثناء السنة الماضية. وأبديت شواغل ازاء الانتشار الجغرافي لليوندسيب وضرورة صوغ البرامج على نحو يتوافق مع التمويل المنتظر من المانحين. وأعرب عن التقدير لمبادرات اليوندسيب الأخيرة في صوغ خطط لادارة الموارد البشرية، تشمل على وجه الخصوص تنفيذ برنامج تدريبي لموظفي مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٩- وينبغي لليوندسيب أن يركز على المجالات التي يمكنه أن يؤدي فيها دورا فعالا. فميزانيته الحالية لا تسمح له بتلبية كل طلب تقدمه الحكومات لمساعدتها على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ومن ثم، ينبغي لليوندسيب أن يعطي الأولوية لمساعدة الحكومات التي أثبتت بوضوح التزامها بمواجهة مشكلة المخدرات والتي تضطلع ببرامج وأنشطة للوفاء بالتزاماتها التعاهدية ولتنفيذ خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

١٠- وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن هناك اختلالا في التوازن بين برامج خفض الطلب وبرامج خفض العرض في مجمل أنشطة اليوندسيب، على الرغم من ازدياد مبادرات خفض الطلب أثناء السنة الماضية، حسبما هو مبين في تقرير المدير التنفيذي. وذكر أن حجم الانفاق على خفض الطلب بلغ ٢٥ في المائة من ميزانية اليوندسيب، وناشد الجهات المانحة الى صندوق اليوندسيب أن تراعي ضرورة اتباع نهج متوازن في تقديم تبرعاتها الى الصندوق. كما رأى أنه ينبغي لليوندسيب أن يخصص مزيدا من الموارد لتحسين قدرته على الاضطلاع ببرامج خفض الطلب.

١١- وينبغي مواصلة تدعيم قدرة اليوندسيب على تقييم برامجه، وذلك باقرار غايات محددة وبمشاركة خبراء خارجيين في عملية التقييم. وينبغي لليوندسيب أن يساعد الحكومات على تحديد أهدافها في مجال مكافحة المخدرات تحديدا واضحا وعلى العمل على بلوغ تلك الأهداف. ومن شأن عملية تقييم فعالة أن تيسر تحديد الانجازات المحققة وأن تلفت الانتباه الى العقبات التي يتعين تذليلها من أجل بلوغ الأهداف الوطنية في ميدان مكافحة المخدرات.

١٢- وقد أسهمت الأنشطة التي يقوم بها اليوندسيب بالاشتراك مع سائر المنظمات الدولية - الحكومية وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الدعم المقدم الى الحكومات في مواجهة مشكلة المخدرات. ومن شأن المشروع المشترك المتعلق بتقاسم البيانات، الذي يضم اليوندسيب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم "المنظمة العالمية للجمارك")، والذي استهل في عام ١٩٩٩، ينبغي له أن يوفر تحليلا متعمقا لاتجاهات الاتجار بالمخدرات يوضع في متناول الحكومات لمساعدتها على تقييم أحوال الاتجار بالمخدرات واعتماد التدابير المضادة.